

## معتقلات البحرين: مقابر الأحياء

من بين مجمل مظاهر القمع في البحرين، تبرز قضية المعتقلين في سجون السلطة كمظهر يتجاوز في فجاجته كل ما عدها 4000 معتقل، بينهم 12 امرأة، يقعون خلف قضبان زنازين الأمن الوطني، حيث يتعرضون لصنوف شتى من التعذيب والمعاملة الحاطة بالكرامة الإنسانية، تبدأ بالصفم واللكم ولا تنتهي بالإخفاء القسري. أساليب تقاوم تأثيراتها الأوضاع المريرة التي يعيشها المعتقلون، والتي تخالف الحد الأدنى من معايير معاملة السجناء. إذ يحرم الأخيرون من حقهم في الرعاية الطبية ومواصلة التعلم، ويرج بهم في ما تسمى «مؤسسات إصلاحية» تفتقر إلى أبسط الشروط الصحية. هذا الواقع مهدت السلطات البحرينية لتكريسه عبر جملة تعديلات أدخلتها، تباعاً، على القوانين والتشريعات، بها يتيح لها إلقاء العدد الأكبر من مواطنيها في «حظائرها»، حتى غدت البحرين، على قلة عدد سكانها، الأولى عربياً في عدد المعتقلات، وحتى ضاقت محتقلاتها بهن فيها، وبانت تحوي أكثر بكثير من طاقتها الاستيعابية. ذلك أن التعديلات المذكورة حملت من قلة المعايير والمحددات و«الفضضة» كما يسمح، لعظمتها، للسلطات، بالرج باطفال في سجونها، أو حبس مواطنين لمجرد مطالبتهم بحقوق سياسية ومدنية. إزاء ذلك، لا يبدو أن الأمم المتحدة والمنظمات الدولية قادرة على أكثر من الإدانة والمناشدة وإصدار التوصيات، فيما يغيب الضغط السياسي الحقيقي من الدول الغربية على سلطات المنامة، غياب يشجع الأخيرة على المضي في «تطينش» الدعوات الامة، ومواصلة سياساتها القمعية بدارحية»، دونما إزاعج من المقررين الامة الذين لا تزال البحرين تمنع زيارتهما، ومن ممثلي المفوضية السامية الذين طالبتهم، منذ فترة وجيزة، بتاجيل زيارتهم التي كانت مقررة للمنامة

# هكذا يكون الموت

البحرين هي الأولى عربياً في عدد السجناء

301 لكة 100 ألف مواطن معتقل

4000 معتقل حالياً

يفوق إشغال السجون 50% من طاقتها الإستيعابية

### حسن قمبر

يُوحى إليه بأن تعذيبه مستمر إلى ما لا نهاية حتى يفقد الأمل في الخلاص. يفاجأ بوسائل تعذيب لا يعرفها حتى يصاب بما يسمى «قلق التوقع»؛ توقع ما هو أكثر إبلاماً وبشاعة في كل لحظة يتلذذ فيها الجلاد برائحة الدماء المنبعثة من جسد ضحيته. ليس المشهد من الروايات أو دراسات علماء النفس أو «تنظيرات» خبراء التعذيب، بل هو ما يمارسه، واقعاً، عناصر جهاز الأمن الوطني في البحرين داخل السجون بحق أكثر من أربعة آلاف معتقل، بينهم نساء وأطفال.

وفق آخر نداء وجهته جمعية «الوفاق» المعارضة حول المعتقلين، فإن الأخيرين يُحرمون من الرعاية اللازمة، وخصوصاً منهم أصحاب الأمراض المستعصية والمزمنة. كما أنهم يعيشون في بيئة غير آدمية تخالف القواعد النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء الموزعين على نحو 22 مركزاً للتعذيب، أبرزها سجون «جو المركزي» و«الحوض الجاف».

ووفقاً لدراسة موسعة أعدها «منتدى البحرين لحقوق الإنسان» و«منظمة سلام للديموقراطية وحقوق الإنسان»، فإنه لا يتوافر للسجناء إلا طبيب واحد للنوبة الواحدة، وهذا ما يحمل الطبيب، نتيجة للضغط، على التراخي والاكتفاء بوصف المسكنات بدلاً من إجراء الفحوص الطبية. وفيما يسوّف في تحويل بعض المعتقلين إلى المستشفيات والعيادات الخارجية، يمنع آخرين من التحويل، بفعل عدم التزام إدارة السجن بالمواعيد الممنوحة لهم.

أكثر من ذلك، ينام السجناء وسط الحشرات والبعوض والصراصير التي تنتشر بكثافة داخل أروقة معتقلاتهم، علماً بأن الأخيرة تحوي نزلاء أكبر بكثير من طاقتها الاستيعابية. ويشكو

المعتقلون، أيضاً، من انتهاك خصوصيتهم المتمثلة في حضور رجال الأمن لقاءاتهم بأهليهم أو محاميهم. كما يشكون من ماطلة إدارات السجون في توفير فرص مواصلة تعلمهم.

ويتعرض السجناء خلف ما توصف بأنها «مؤسسات إصلاحية» لـ 21 أسلوباً من أساليب التعذيب وسوء المعاملة، من بينها الصعق الكهربائي والتهديد بالاعتداء الجنسي على المعتقل أو ذويه والشتم والسباب الطائفي.

وكان آخر ضحية لتلك المعاملة

الطفل مهدي أحمد مفتاح (16 عاماً)، الذي أُجريت له عملية استئصال جزء من أعضائه

آخر ضحايا التعذيب طفلة استؤصل جزء من أعضائه التناسلية

التناسلية، بعد تعرضه للتعذيب الشديد على أيدي معتقله، الذين داهموا منزله صبيحة 10 تشرين الأول/أكتوبر الجاري في بلدة الدراز غرب العاصمة المنامة، واقتادوه إلى السجن.

رئيس «منتدى البحرين لحقوق الإنسان»، باقر درويش، يؤكد، في حديث إلى «الأخبار»، أن «السجون البحرينية تحولت إلى بيئة خصبة للتعذيب»، لافتاً إلى أن «نسبة حملات الاعتقال التعسفي ضد المواطنين بلغت 80% من مختلف المحافظات والطبقات الاجتماعية والفئات

متر. بعدها مباشرة، سمعت صراخ سجين يعلو من الممر، أصوات الضرب المكتومة على جسده أشعلت القشعريرة في جسدي، بينما يخفت صوته مع استمرار الضرب، حتى هداً تماماً. كان على حارس السجن أن يبلغني الرسالة: قتلناه... وهذا سيكون مصيرك إن لم تتعاون معنا. كنت أمتني نفسي بأنني أتعرض للإبهاام بغرض الترهيب، حيث استمر تكرار هذه العملية طيلة يوم بأكمله، نُقلت بعدها مباشرة إلى جهاز الأمن الوطني.

لم أشعر طيلة فترة تعذيبي بأن الجلادين يسعون إلى استنطاقني بمعلومة معينة، كان الهدف المجرى هو إذلالني... كنت محظوظاً لأنني لم أتعرض لما تعرض له زملائي في السجن، الذين أُجبروا على البصق في فم زملائهم، أو تقليد أصوات

ثلاثة ملثمين اقتادوني معصوب العينين للتحقيق في جهاز المخابرات العسكرية في مبنى القيادة العامة الكائن في منطقة الرفاع. في ثاني أيام الاعتقال والتحقيق، أودعت في زنزانة انفرادية، حيث مُنعت من الجلوس، وطلب مني إصااق وجهي بصورة ملك البحرين، حمد بن عيسى، المتعلقة داخل الزنزانة، وتقيلها بشكل مستمر ولمدة طويلة. مجرد التعب والتوقف عن ذلك كان كافياً للتعرض للضرب والتنكيل على يد حارس الزنزانة.

لاحقاً، جيء بكلب شرس للانقضاض علي. ولمدة نصف ساعة، كنت عرضة لنباحه ومحاولات هجومه واقفاً معصوب العينين في زنزانة لا يزيد طولها على متر ونصف متر، وعرضها لا يزيد على نصف

عشريني هو حفيد رئيس وزراء البحرين، خليفة بن سلمان آل خليفة... ولكن هذا هو ما حصل بالتحديد!

في مايو/أيار 2011، داخل جهاز الأمن الوطني إبان اعتقالي، كان الضابط المسؤول يذكري بمذكرة الاحتجاج البرلمانية التي رفعتها إلى وزير الداخلية في عام 2007، واعتصامي أمام ميناء لطلب الإفراج عن فريق جمعية «الوفاق» الإعلامي بعد تعرض أفراده للتعذيب. يقول لي الضابط متهمكاً: لقد أصبحت الآن بين أيدينا داخل المبنى... إن كنت تسأل ماذا نمارس؟ فستشهد بنفسك وعلى جسديك إجابات أسئلتك.

رغم تمتعي بالحصانة النيابية منتخباً من قبل 15 ألف ناخب، اعتقلت دون إذن قضائي على يد

### جواد فيروز\*

عندما تقدمت بأوراق ترشحي لأول انتخابات تشهدها البلاد في عام 2002، بعد تعليق العمل بالدستور لأكثر من 20 عاماً، لم أكن أتوقع أن عشر سنين ستكون كافية لتقلب السلطة في البحرين على المواطنين مجدداً، وأتحول مع آلاف من المواطنين وقادة المعارضة وعدد كبير من الأطباء والمعلمين ورجال أعمال وأصحاب مهن مختلفة إلى سجناء سياسيين؛ يمكن للخيال أن يسرح بك بعيداً في رسم صورة لبلد شرق أوسطي يدعي تقدمه في مسارات الديموقراطية وانتهاج مبدأ التسامح، غير أنه لن يصل بك إلى أن يتحول نائب برلماني وبلدي منتخب لعشر سنوات متتالية إلى ضحية يتفنن في تعذيبه صبي